خلال افتتاحه مؤتمرها بمشاركة محلية ودولية واسعة

الغانم: نتعاون مع الحكومة لجعل «الحوكمة» على رأس الأولويات

رئيس مجلس الأمة يلقي كلمته

.. ومتوسطا الحضور في حفل الافتتاح

■ التخبط والفوضى والترهل الإداري والانفلات المؤسسي والفساد هي البدائل الكارثية للحوكمة

■ المجلس منفتح على أي اقتراحات تصب في قناة تحويل النظريات الصماء إلى نماذج متصورة لتطبيقها

■ ضرورة الاتفاق على كيفية تحويل المفاهيم المطروحة إلى صيغ تشريعية وقانونية أو تعديلات على قوانين

■ الدلال: «الحوكمة» يهدف إلى قيام المجلس بالمبادرة برفع الراية «الجادة» في الإصلاح لتحقيق الإدارة الرشيدة

■ المواطنون يتطلعون إلى مستقبل أفضل لهم ولأبنائهم تتكافأ فيه الفرص بعدالة أمام الجميع

عقد مجلس الأمة صباح امس مؤتمرا حول الحوكمة ودورها في التخطيط التنموي وتفعيل نظم الرقابة وتطوير اداء مؤسسات الدولة المختلفة برعاية وحضور رئيس مجلس الأمة مرزوق علي الغانم وبحضور ومشاركة ضيوف محليين ودوليين.

وأكد رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم استعداد مجلس الأمة للتعاون مع الحكومة إلى ابعد مدى بوصفها سلطة تنفيذية لجعل ملف الحوكمة وما ينتابها من أوجه قصور وخلل على رأس الأولويات الوطنية.

جاء ذلك في كلمة القاها الغانم خلال الجلسة الافتتاحية لمؤتمر الحوكمة «الإطار التشريعي والمالي والإداري في الكويت 2017» الذي يقام برعايته وحضوره وتنظمه لجنة الشؤون التشريعية والقانونية البرلمانية في مجلس الأمة بالتعاون مع ديوان المحاسبة.

وقال الغانم إن مجلس الامة منفتح على اي اقتراحات أو توجهات تصب في قناة تحويل النظريات الصماء إلى نماذج متخيلة ومتصورة لتطبيقها واقعيا.

وشدد على ضرورة الاتفاق على كيفية تحويل بعض من المفاهيم المطروحة الى صيغ تشريعية وقانونية او تعديلات على قوانين موجودة بحيث يتم سد تلك الفجوات القانونية والتشريعية التي تعيق تطبيق مفاهيم واشكال الحوكمة في القطاعين العام والخاص.

واشار إلى ان التخبط والفوضى والترهل الإداري والانفلات المؤسسي والفساد هي البدائل الكارثية للحوكمة لافتا إلى اهمية الخروج برؤية شاملة لتطبيقات الحوكمة.

واعتبر الغانم ان مسالة الحوكمة «خطوة في الإطار الصحيح» تستدعي مفهوم مشاركة المختص والاكاديمي والمعنيين بشكل مباشر بهذا المفهوم واصفا الحوكمة بانها «واحدة من اهم الملفات إلحاحا واكثرها ضرورة».

ورأى ان الحديث عن الحوكمة تجاوز كونه حديثا «تبشيريا» حول مفهوم جديد للادارة مشيرا إلى ان الزمن يمضي بسرعة الى الحد الذي بات معه التنظير عن الحوكمة واهميتها فائت لأوانه.

وقال الغانم «نتحدث عن الحوكمة الآن بوصفها واقعا وضرورة وطريقة حياة وإدارة وبوصفها حالة معاشة بشكل يومي في كل انحاء العالم» مبينا أن كل الدول والحكومات والشركات والكيانات الاجتماعية الأخرى تخوض مخاض الحوكمة الآن تطبيقا وتجريبا وتعديلا.

وافاد بان الحوكمة لم تعد خيارا ضمن الخيارات بل قدرا «محتوما ووحيدا» مضيفا «لنكن حاسمين هنا بديل الحوكمة هو التخبط والفوضى والترهل الإداري والانفلات المؤسسي والفساد وكلها بدائل وصيغ كارثية ستؤدي حتما الى الدخول في مراحل السقوط التدريجي من تآكل وضعف انتهاء بالتفوض الكامل».

ولفت إلى ان «ارقامنا تشير الى تخلفنا في مجال الحوكمة وتطبيقاتها المختلفة والمتنوعة» موضحا أن الحديث عن الحوكمة في الكويت يجب ان يكون شاملا وأن يأتي على شكل حزمة متكاملة باعتبارها مرادفا للمسؤولية ومفهوما للتحديد بدلا من اللبوتة الإدارية وتاسيسا لمفاهيم الثواب والعقاب وما تنطوي عليها من مفاهيم الرقابة بمختلف انواعها ومالاتها وتاصيلا لمفهوم الشفافية ونموذجا وحيدا ونهائيا للحكم الرشيد.

واعرب الغانم عن التمنيات بان يؤتي المؤتمر ثماره وان يساهم في تحويل الأفكار والرؤى الى تصورات وصيغ جاهزة للتطبيق العملي متقدما بالشكر للجنة (التشريعية) البرلمانية وديوان المحاسبة وكل المشاركين في المؤتمر.

من جانبه اكد رئيس اللجنة التشريعية والقانونية البرلمانية ورئيس المؤتمر النائب محمد الدلال في كلمة مماثلة ان مؤتمر الحوكمة يهدف إلى قيام مجلس الأمة بالمبادرة برفع الراية «الجادة» في الإصلاح نحو تحقيق الإدارة الرشيدة والحوكمة.

وقال الدلال إن مجلس الأمة يسعى للخروج من المؤتمر بخطوات عملية وفعالة تسهم من خلالها السلطات الدستورية في تطوير مؤسسات الدولة من أجل مستقبل الكويت وشعبها والمقيمين فيها.

واضاف أن المواطنين يتطلعون إلى مستقبل افضل لهم ولأبنائهم تتكافأ فيه الفرص بعدالة أمام الجميع.

وأوضح أن الحوكمة وجدت طريقها في عدد من مؤسسات الدولة وهي بنك الكويت المركزي وهيئة أسواق المال إضافة إلى قانون الشركات واجتهادات في عدد من المؤسسات العامة التي تبنت الحوكمة كمسار وهي ديوان المحاسبة والقطاع النفطي فضلا عن الخدمات الالكترونية التي تقدمها عدد من مؤسسات الدولة.

واشار إلى أن هذه الجهود هي اجتهادات منفردة وليست سياسة عامة في الدولة لافتا الى أن «الحوكمة كمسار للاصلاح الإداري ما زال يحبو ولا يمثل أولوية مطلوبة أو سياسة جادة معتمدة في دولة الكويت».

وتقدم الدلال بالشكر لرئيس مجلس الأمة وأعضاء مكتب المجلس والأمانة العامة في المجلس على إيمانهم بفكرة المؤتمر ودعمهم له وإلى ديوان المحاسبة والمكتب الفني للجنة التشريعية على جهودهم «الكبيرة والمتميزة» في إقامة المؤتمر.

الرئيس مصافحا كبار الحضور

جانب من الحضور

الغانم في حديث جانبي مع الدلال

الحربش: لن أقبل بحملة التشويه ضدي .. والتفاهم مع المبارك ليس شيكاً على بياض

قال النائب د. جمعان الحربش إن هناك حملة تشويه متكررة ومستمرة يمثل النائب رياض العدساني جزءا منها تضطره لتوضيح بعض النقاط ، مشيرا إلى انه "يقدر حسن نية الجميع وقد يكونون على صواب".

وأوضح الحربش في تصريح بالمركز الإعلامي في مجلس الأمة أن "اول نقطة وهي مهمة تتعلق بموقفي من استجواب الشيخ محمد عبد الله المبارك ومحاولة النائب العدساني تصوير مؤتمري الصحافي الذي عقدته يوم الأحد بانه رفض موجه ضد الاستجواب، وهذا جزء من التدليس الذي اعتاد عليه العدساني في تشويه كل من يخالفه".

وزاد أن "الحقيقة وارجو ذكرها بوضوح ان المؤتمر كان ردا على مؤتمر اقامه العدساني يوم الخميس الماضي وتحدث فيه 11 دقيقة، منها 5 دقائق للحديث عن الاستجواب و6 دقائق للهجوم الشخصي علي وعلى لجنة متابعة محاور استجوابي رئيس الوزراء".

وبين ان "مؤتمره يوم الأحد كان للرد على هجومه الشخصي علي، والأوصاف التي اطلقها باننا دروع بشرية ولجنتنا ما لها قيمة ولم يعترف بها ، والحقيقة ان هذه الأوصاف سيئة جدا، لذا عقدت مؤتمرا الأحد الماضي للرد على تهجمه ولم اعقده للحديث عن الاستجواب".

واضاف أن "العدساني كعادته حاول أن يدلس وحاول أن يصور ان هذا المؤتمر ضد الاستجواب، وانا اقول إن الدكتور الفاضل الأخ المحترم عبد الكريم الكندري كان معك يوم الخميس وشارك في المؤتمر وفي الاستجواب ولم اتعرض له ولم أتكلم عنه ولم اذكر الاستجواب لا من قريب ولا من بعيد"، مؤكدا ان "كل ما قلته يوم الأحد هو الرد على هجوم النائب العدساني يوم الخميس".

وقال الحربش إن "الأمر الثاني يتعلق بقضية مهمة رددها العدساني وغيره ومن حق كل شخص ان يتوافق معنا او يختلف، وهي قضية التفاهم الذي حدث بين رئيس الوزراء ومجموعة من النواب لحل الملفات والقضايا العالقة وعلى راسها ملف عودة الجناسي".

واوضح انه "حدث تفاهم لم اخفه ولم يخفه أحد وكان هذا التفاهم في العلن ولم يكن به اي قضية شخصية، واتحدى اي شخص يظهر انه كان في هذا التفاهم قضية شخصية واحدة".

واشار إلى انه تعرض شخصيا للهجوم وانه يقبل النقد والاختلاف موضحا ان "هذا التفاهم كان حول قضايا مهمة تهم البلد وتهم استقرار البلد وجزء من استقرار البلد واستقرار العلاقة بين السلطتين".

ونوه الحربش إلى انه "في لقائي مع جريدة القبس في الصيف ذكرت فيه ان التفاهم مرهون بعودة الجناسي قبل دور الانعقاد بمعنى انه ليس شيكا على بياض لرئيس الوزراء بل هناك التزامات، ومن يعتقد ذلك او ان فيه مصلحة شخصية فهو مخطئ".

جمعان الحربش

وأكد أن "النواب لم يلتزموا لأن رئيس الحكومة عجز ولم يتمكن او لم يمكن من تنفيذ التزاماته بإعادة الحقوق لأصحابها، مجددا تاكيده ان "هذا التفاهم ليس شيكا على بياض".

وشدد على ان "جمعان الحربش لم يكن في يوم من الايام في جيب شيخ ولا وزير ولا تاجر، ولا أسمح لرياض العدساني ولا غيره ان يشوه التاريخ والمواقف" ، مبينا ان مسؤولية الحفاظ على التفاهم في المستقبل تقع على رئيس الحكومة ولن تقبل ان يصبح موضوع الجناسي قضية ابتزاز للاستجوابات".

وبين ان "الاتفاق لم يكن جزءا منه اي من الوزراء محمد العبدالله او محمد الخالد او خالد الجراح، وجزء ثان من التفاهم يتعلق بحل القضايا العالقة وكان جزء منها لجنة محاور الاستجواب للنظر في حل المشكلات الواردة في الاستجواب".

وجدد التاكيد أن "المؤتمر الصحافي الذي عقده الاحد الماضي كان ردا على هجوم رياض العدساني وليس موجها ضد الإستجواب، متحديا اي شخص ان يثبت ان المؤتمر وردت فيه كلمة واحدة ضد الاستجواب".

واوضح انه "انتقد استجواب العدساني لأن الاستجوابات قائمة على التكسير ، ولكني حتى في استجواب رئيس الوزراء تحدثت مؤيدا للاستجواب".

وطالب وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء ان يستعد جيدا للرد على الاستجواب، وخصوصا ان "في الطرف الثاني النائب عبد الكريم الكندري وهو شخص له احترامه وتعود ان تكون له مواقفه بعيدا عن الطعن في الآخرين والتكسب على الزملاء".

واكد الحربش ان "الاتفاق مع رئيس الوزراء كان يتعلق برد مظالم وقضايا ومستعد لتحمل كلفة كل التزام علي ، ولكن الطرف الآخر اذا لم يلتزم فسيحمل المسؤولية".

ولفت الى ان "المؤتمر الاخير للنائب رياض العدساني كان محاولة لخلط الحابل بالنابل وتضمن كل ما يعتقد ان فيه ايذاء وتحريضا، وتطرق الى شباب الحراك وهو شباب وطني عبر عن رأيه بطريقة سلمية وفيه خيرة ابناء الكويت".

وبين ان العدساني "حاول ان يصرح او يلمح بان هذا الحراك تقوده الحركة الدستورية ، وهذا تدليس اعتاد عليه وتناسى ان هذا الحراك فيه رموز وطنية لا يبلغ ربع عطائهم".

واضاف "انه تناسى ان في الحراك رموزا وطنية مثل مسلم البراك وفيصل المسلم ومبارك الوعلان وفلاح الصواغ وسالم النملان ومحمد الخليفة وغيرهم، وانه كان حراكا وطنيا".

وقال الحربش "بإمكان العدساني ان يختلف او يتفق مع الحراك ولكن لا يخون ابناء الحراك ويظهر نفسه بمظهر الأكثر وطنية منهم فقط من أجل محاولة تشويه تيار، واعتبر الحربش بحد تعبيره ان ذلك "محاولة رخيصة من النائب".

ونفى الحربش "منع الحركة الدستورية في المجلس المبطل الاول استجواب د. عبيد الوسمي لرئيس الوزراء، موضحا ان "اعضاء الحركة كانوا 8 فقط وهناك ٢٩ نائبا آخرين في الاغلبية على راسهم أحمد السعدون ومسلم البراك وخالد السلطان وفيصل المسلم ومبارك الوعلان وغيرهم".

وبين ان "في ذلك الوقت كان هناك تفاهم بان تقدم التشريعات على الاستجوابات، ولكن لا أحد يملك ان يحول بين النائب واستخدام حقه الدستورية".

واضاف ان "التدليس الذي مارسه العدساني امتد إلى انه ادخل موضوع الإخوان والغزو بالإضافة إلى الحملة على التيار في كل مكان، وكانه يريد ان يذكر من في الخارج بان هناك إخوانا في الكويت ليضغطوا على حكومة دولة الكويت والنظام في الكويت".

العدساني: استجواب فوري لرئيس الوزراء حال ثبوت التنسيق لعقد تحالفات مشبوهة

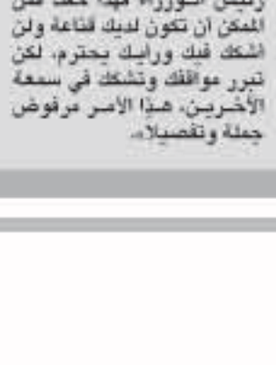
رياض العدساني

اكد النائب رياض العدساني انه سيتقدم باستجواب فوري ودون تردد لرئيس مجلس الوزراء في حال ثبت وجود تنسيق لعقد تحالفات مشبوهة الغرض منها تحقيق مصالح شخصية على حساب المصلحة العامة.

واوضح العدساني في تصريح بالمركز الإعلامي في مجلس الأمة انه "بالنسبة للإنذار والتهديد لسمو رئيس مجلس الوزراء إذا كون تحالفات سواء مع نواب او تيارات أو تكتلات فإنه يتعلق بالتحالفات المشبوهة اما التحالفات التي تحقق للصلحة العامة، فهي تحالفا حميدا وهذا شانه".

وبين ان "التحالفات المشبوهة معناها تحقيق المصلحة الشخصية فوق المصلحة العامة"، مشيرا إلى انه "منذ المجلس الماضي والي الآن عندما اهدد رئيس الوزراء او اقدم استجوابا ارى ان الاتهام واحدا مع اختلاف الاشخاص".

وزاد بان "هؤلاء الاشخاص عندما اقدم استجوابا يقولون هذه مؤامرة لضرب النظام وتقويضه واجندات خارجية، مؤكدا ان "هذا الكلام عار عن الصحة تماما، لذلك سنستجوب الرئيس للمصلحة العامة ولأكشف الدجل والأكاذيب التي يقولونها".

وقال العدساني "هدفنا هو البر بالقسم وتطبيق ما نص عليه الدستور، فما نص عليه الدستور هو تحقيق الرقابة الحقيقية وتفعيل مواد الدستور، ولكن الاتهامات جزافا وبحجج واهية وغير منطقية فإن الكل يستطيع فعل وقول هذا الكلام ليبرر موقفه".

واضاف "هناك من هو درع بشري لرئيس الوزراء وليبرر موقفه الهزيل يرمي الاتهامات جزافا على الآخرين، ولو عندهم دليل على أي مؤامرة كما يدعون فليأخذوا اوراقهم ويذهبوا إلى النيابة، أو اكشفوا للكم".

واشار إلى ان "اي عضو فعال يقول مؤامرة سوف استجوب رئيس الوزراء فورا وساكشف الدجل والتلفيق الذي سوف يقولونه".

وزاد "إذا تريد الوقوف مع رئيس الوزراء فهذا حقك فمن الممكن ان تكون لديك قناعة ولن اشكك فيك ورايك يحترم، لكن تبرر مواقفك وتشكك في سمعة الآخرين، هذا الأمر مرفوض جملة وتفصيلا".

وتابع "اي نائب حتى من ذكره د.جمعان او غيره قائلا اسامحه والله كريم وكثير من الأمور التي فيها إساءات اترفع عنها فكل شخص يتعامل حسب اخلاقه وانه لا يطعن في الجميع، الكل لهم الاحترام والتقدير، محذرًا من تكرار تلك الاتهامات قائلا "إذا كررتها ساستجوب رئيس الوزراء فورا".

واضاف "الحمد لله اعرف نفسي ووالق من نفسي ولا أرد على الإساءات إلا لأوضح بعض الحقائق، اما في استجواب وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء بالوكالة فقد ذكرت للدكتور عبد الكريم الكندري انه بمجرد إيداع الصحيفة سوف ترى عجوما غير طبيعي عن بعض النواب والإعلاميين والسياسيين والكتاب".

وتابع "ذكرت له ان الغالبية العظمى سوف ترى الاستجواب وسوف تقيم وساستفيد ممن ينتقدني انتقادًا بناء ويقومني واقول له جزاك الله خيرًا وشهادة غالية واعتز بها، وهذا الهجوم كان متوقعًا"، مبينا انه "في العمل السياسي ينبغي ان يكون الشخص صلبًا وثابت الموقف ولا يتغير".

ورد العدساني على من يسال لماذا الوزير العبد الله بقوله "إنه وزير فعال وله تاثيره ويتكلم بكل صراحة ولديه اكثر من 9 ميزانيات تحت إشرافه بالإضافة إلى الإعلام وامانة مجلس الوزراء ولجنة المناقصات".